

الدبلوماسية البيئية بين متطلبات العلم وإكراهات السياسة

Environmental diplomacy between the requirements of science and the constraints of politics



حدادي جلال*¹

¹ جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر)

djalal.haddadi@univ-annaba.dz

تاريخ الإرسال: 2023/09/08 تاريخ القبول: 2023/11/01 تاريخ النشر: 2024/01/18

ملخص:

تعتبر الدبلوماسية البيئية وسيلة من وسائل التعاون الدولي تهدف إلى حماية البيئة، والوقاية من النزاعات المتعلقة بها، وفضها سلميا، في إطار تحقيق أفضل توازن بين العلم والسياسة. وهذا البحث جاء ليدرس كيفية تحقيق هذا التوازن، مبرزاً مدى أهمية توظيف هذه الدبلوماسية لنتائج الأبحاث العلمية من جانب، وموضحاً سبل تجاوزها للإكراهات السياسية التي تعرفها عمليات التفاوض من جانب ثان. تظهر النتائج بأن تفعيل دور الدبلوماسية البيئية يرتبط بثلاثة عوامل أساسية: أولاً، تشجيع البحث العلمي في مجال البيئة، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة. ثانياً، تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة الذي سوف يقلل من حدة الصراع الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية مع تجنب أخذ بعض الدول لمبدأ الحق السيادي على مواردها كذريعة لعدم الالتزام بالمعاهدات البيئية العالمية. ثالثاً وأخيراً، الاستناد إلى الدليل العلمي في معالجة المشاكل البيئية دون إهمال أولويات المصلحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية البيئية، البيئة، العلم، السياسة.

Abstract :

Environmental diplomacy is a means of international cooperation aimed at protecting the environment, preventing environmental conflicts and resolving them peacefully, within the framework of a better balance between science and politics. This research will study how to achieve this balance, highlighting the importance to use the results of scientific research and explaining ways to overcome political constraints that hinder negotiation processes.

The results show that three factors underlying the activation of environmental diplomacy, firstly, the encouragement of environmental research-related, the exchange of knowledge and good practices. Secondly, apply the principle of

common but differentiated responsibilities, which would reduce the intensity of the conflict between developed and developing countries, to prevent certain countries from taking the principle of sovereign rights over their resources as a pretext for not joining the international environmental agreements. Finally, rely on scientific evidence to solve environmental problems without neglecting the priorities of the national interest.

Key words:

Environmental diplomacy, environment, science, politics.

*المؤلف المراسل

مقدمة:

يعبر مفهوم الدبلوماسية عموما عن عملية الاتصال في السياسة العالمية بين الدول والممثلين الدوليين الآخرين بهدف التعاون والتفاوض لحل النزاعات وتجنبها. وقد وجدت الدبلوماسية كعملية اتصالات بين الكيانات السياسية منذ آلاف السنين. أما الدبلوماسية البيئية فهي مفهوم حديث نسبيا يستخدمه الفاعلون والممارسون والدارسون في مجال حماية البيئة وتجنب النزاعات البيئية وحلها وإدارتها.

يرتبط ظهور مفهوم الدبلوماسية البيئية أساسا بمؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، المنعقد في مدينة ستوكهولم السويدية عام 1972، والذي يعتبر أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة في مجال البيئة. فمنذ هذا المؤتمر أصبحت البيئة قضية دولية وعالمية، وموضوعا للدراسة والنقاش تدرج في مختلف جداول أعمال السياسة الدولية والعالمية.

برزت في هذا السياق الدبلوماسية البيئية كنوع من أنواع الدبلوماسية وكوسيلة من وسائل التعاون الدولي تهدف إلى تجنب أو الوقاية من النزاعات البيئية الدولية، وتسويتها سلميا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة.

يتطلب تحقيق أهداف هذا النوع من الدبلوماسية كما يرى لورانس إ. سسكند في كتابه الموسوم "دبلوماسية البيئة، التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية" مدخلا متفردا يجمع ويوازن بين الاعتبارات العلمية والممارسة السياسية، وفي هذا السياق جاء هذا المقال لبحث في إشكالية تتمحور حول:

كيف يمكن تحقيق أهداف الدبلوماسية البيئية في ظل متطلبات العلم وإكراهات السياسة؟

انطلاقا من أهمية الموضوع والإشكالية المطروحة تبرز أهداف هذا البحث، والتي يمكن تحديدها في:

- إبراز أهمية العلم في أداء الدبلوماسية البيئية؛

- تشخيص وتحديد الإكراهات السياسية التي تعيق دور الدبلوماسية البيئية؛

- تبيان كيفية تحقيق الدبلوماسية البيئية للتوازن بين العلم والسياسية للوصول إلى صياغة اتفاقات بيئية عالمية أكثر فعالية.

للإجابة عن سؤال الإشكالية وتحقيق هذه الأهداف المنشودة سيتم استعمال تقنيات مجموعة من المناهج (التاريخي، المقارن، تحليل المضمون، دراسة الحالة) في إطار التكامل المنهجي، كما سيتم اتباع خطة مقسمة إلى قسمين أو مبحثين، يحاول المبحث الأول تبيان حاجة الدبلوماسية البيئية إلى تطبيق نتائج الأبحاث العلمية لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال إبراز مكانة العلم وكيفية توظيفه وأهم معوقات تطبيق نتائجه، أما المبحث الثاني فسيوضح الإكراهات السياسية التي تواجه توظيف هذه الوسيلة الدبلوماسية، والمرتبطة أساساً بـ: الصراع الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، السيادة وحوافز التفاوض. وفي الأخير ستجيب الخاتمة عن سؤال الإشكالية، وتعرض النتائج، وتقدم الاقتراحات والتوصيات.

المبحث الأول

الدبلوماسية البيئية ومتطلبات العلم

يشكل العلم مرتكزا أساسيا تستند إليه الدبلوماسية البيئية في أداء مهامها؛ لذلك يرتبط نجاحها في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها بكيفية توظيف الدليل العلمي في تشخيص وحل المشاكل البيئية، وبقدرتها على تجاوز العقبات التي تحد من تطبيق نتائج الأبحاث العلمية في عمليات التفاوض بشأن الاتفاقات البيئية العالمية¹.

المطلب الأول: البيئة كقضية علمية

تجدر الإشارة في البداية إلى أن حماية البيئة كانت قضية علمية أولا قبل أن تصبح مسألة سياسية تعقد وتبرم من أجلها المؤتمرات والاتفاقات؛ إذ كان للعلماء دورا بارزا في تشخيص المشاكل والأخطار والتهديدات البيئية، وبفضل جهودهم في البحث ونشر الوعي البيئي تمكنوا في الأخير من تقوية الروابط فيما بينهم وإيصال صوتهم إلى صناع القرار والناشطين السياسيين والجماهير وغيرهم².

الفرع الأول: مكانة العلم في تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة

لقد بينت نتائج البحوث العلمية التي قام بها العلماء في مجال حماية البيئة درجة خطورة وترابط المشاكل البيئية، والتي يتطلب التعامل معها تعزيز التعاون الدولي على مختلف المستويات، وتوظيف البحث العلمي في عمليات التفاوض بشأن صياغة الاتفاقات البيئية العالمية.

¹- لورانس إ. سسكند، ترجمة أحمد أمين الجمل، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1996، ص ص 83-86.

²- جون بيليسوستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 664-665.

أولاً: دور العلماء في تشخيص المشاكل البيئية وإدراجها في جدول أعمال السياسة العالمية

لقد ناضل العلماء من أجل إدراج البيئة في جدول أعمال السياسة العالمية، وبالفعل توج هذا النضال بتنظيم اجتماع في سنة 1971 بمدينة "مونتون" الفرنسية جمع قرابة 2200 عالم من بينهم حاملي جائزة نوبل، للتباحث بمشكلات البيئة والإنسانية، وعند انتهاء الاجتماع والخلوص إلى النتائج أرسلوا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوضحون له فيها حجم المخاطر والمعضلات التي أصبحت تهدد البيئة والبشرية على حد سواء، ويدعونه إلى ضرورة التعاون الدولي لمواجهتها¹.

وقد تمت الاستجابة إلى هذه الرسالة؛ إذ تم تنظيم وعقد أول مؤتمر رئيس للأمم المتحدة في مجال البيئة سنة 1972 بمدينة ستوكهولم السويدية الذي حضره ما يزيد عن 115 دولة، ومنذ هذا المؤتمر غدت البيئة قضية دولية وعالمية، وموضوعاً للدراسة والنقاش تدرج في مختلف جداول أعمال السياسة الدولية والعالمية²، وفي هذا السياق برزت الدبلوماسية البيئية كوسيلة من وسائل التعاون الدولي في مجال حماية البيئة والتصدي للمشاكل المتعلقة بها³.

لقد تأكدت قيمة العلم ونتائج الأبحاث العلمية أكثر فأكثر في مختلف المؤتمرات والاتفاقات المكتملة التي أعقبت مؤتمر ستوكهولم، فمثلاً: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروف بـ "قمة الأرض" المنعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية ما بين 3 و14 جوان 1992، والذي أرسى مجموعة من المبادئ لتحقيق التنمية المستدامة التي تجمع بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، أقر في المبدأ التاسع من إعلانه على دور العلم وتبادل المعارف العلمية والتكنولوجية في تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية⁴.

كما أن ملحقه أشار إلى كيفية تمكين الأوساط العلمية والتكنولوجية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية، ومؤكداً لدور صناع القرار في تهيئة الظروف المواتية لتحسين التدريب والبحوث المستقلة، وإعلان النتائج بصورة تامة وصريحة، وربط المعارف العلمية والتكنولوجية بصناعة السياسات وإعداد البرامج في مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

¹ - أحمد رشيد ومحمد سعيد صاري، البيئة ومشكلاتها، الكويت: عالم المعرفة للنشر، 1971، ص ص 24-25.

² - Amandine Orsini, **la diplomatie environnementale**, Paris : presses des sciences politiques, 2018, p 265.

³ - Pamela Chasek, « Stockholm et la naissance de la diplomatie environnementale », **International Institute for Sustainable Development**, 2021, P 1.

⁴ - United Nations, General Assembly, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992)**, A/CONF.151/26 (Vol.I), 12 August 1992, p 2.

بالإضافة إلى ذلك أقر بضرورة تبني مقاربة متعددة الاختصاصات في إعداد الدراسات المتعلقة بالبيئة والتنمية، واعتماد مقاربة تشاركية تضم الأوساط العلمية والتكنولوجية وصناع السياسات والجمهور، وكل الفاعلين في مجال البيئة والتنمية¹. إن اعتماد المقاربة التشاركية سيساعد في تحديد أولويات البحث واقتراح إجراءات تبادل المعارف والخبرات، من أجل حلول بناءة وفهم ودعم السياسات والبرامج على نحو أفضل. كما أوجب المؤتمر على الحكومات جملة من الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها لتعزيز دور العلم في معالجة المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية، والتي تتعلق أساساً بتعزيز دور العلماء وبناء القدرات²:

(أ) -تعزيز دور العلماء بواسطة:

- 1) -تعزيز وتوسيع عضوية المجالس والمنظمات واللجان الوطنية العلمية والتكنولوجية الاستشارية؛
- 2) -تعزيز التعاون بين الشبكات العلمية والفنية على مختلف المستويات المحلية، الوطنية والعالمية؛
- 3) -الارتقاء بالمشورة العلمية والتكنولوجية إلى أرفع المستويات في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك لضمان إدراج الدراية العلمية والتكنولوجية في صياغة الاتفاقات الدولية والإقليمية وفي رسم السياسات وصنع القرار.

(ب) -بناء القدرات من خلال:

- 1) -بناء القدرات العلمية والفنية الوطنية والدولية، والاهتمام بالتعليم والتدريب بشأن المسائل الأخلاقية الإنمائية والبيئية؛
- 2) -تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال لنشر نتائج البحوث والدراسات وزيادة الوعي البيئي ونشر التعليم والتدريب بشأن المسائل الأخلاقية الإنمائية والبيئية؛
- 3) -تعزيز مدونات الممارسة والمبادئ التوجيهية الملائمة ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا.

ثانياً: توظيف العلم في صياغة الاتفاقات البيئية العالمية

يعتبر كل من جاريثورتر وجانيت براون في كتابهما " السياسة البيئية العالمية" أن الأبحاث العلمية تشكل جزءاً مهماً من أجزاء عمليات الدبلوماسية البيئية، والتي تشمل حسمها أربع عمليات سياسية متتالية تتجلى في كل من: تحديد الموضوع، البحث عن الحقائق، المساومة، ودعم النظام. تهدف العملية الأولى إلى توظيف الدليل العلمي في تشخيص المشاكل البيئية وإدراجها في دائرة اهتمام المجتمع الدولي من خلال تحديد مجال وحجم الخطر البيئي وأسبابه الأولية، وتبيان نوع الإجراء الدولي اللازم

¹ - الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، المرفق الثاني، منشورات الأمم المتحدة، ريو دي جانيرو، 14 جوان 1992، ص ص 429.

² - نفس المرجع، ص ص 430-433.

لمواجهته، ثم في العملية الثانية يجتمع الأطراف المعنيين معا لوضع قاعدة للحقائق المتفق عليها، وتوضيح مجال وطبيعة الخلافات المرتبطة بفهم المشكلة، بالإضافة إلى الخيارات السياسية الممكنة للعمل الدولي¹. بعد العمليتين السابقتين، يشرع الأطراف في العملية الثالثة والمتمثلة في المساومة التي تركز على تماسك وقوة تحالفات الرفض، أي مجموعات الدول التي يمكنها اعتراض سبيل التعاون الدولي، فغالبا الوصول إلى اتفاق عن طريق التفاوض يكون نتيجة انسحاب أطرافا أساسيين من تحالف الرفض أو موافقتهم على جزئية مهمة. أما في العملية الرابعة والنهائية التي يصفها كل من بورتر وبراون بعملية دعم النظام، يتم التوصل فيها إلى جولة أولى من الاتفاق التي تعكس تفهما أفضل للمشكلة البيئية من زاويتي الدليل العلمي والتوافق السياسي على حد سواء².

يؤدي هنا المستشارون العلميون دورا في عملية صنع المعاهدات البيئية من خلال: توضيح الاتجاهات، صناعة النظريات، اختبارها، ربط الاتصالات العلمية، وتحليل السياسة التطبيقية. ولتأدية هذه الوظائف على أحسن وجه يقترح لورانس ضرورة تشجيع العلماء على إقامة منتديات لتبادل المعارف والمهارات، وعلى السياسيين تيسير مثل هذه التفاعلات تحت مظلة المنظمات أو خبراء عقد المؤتمرات المتكررين، لإدارة هذه الملتقيات المطلوبة في كل طور من أطوار المفاوضات بشأن أي اتفاقية بيئية عالمية³.

وأيا كان مستوى الشك الذي يحيط بمفاوضات الاتفاقية، فإن السياسيين والعلماء يجب أن يبحثوا عما يسميه لورانس "مدخل تجنب الندم"، الذي يستوجب التعرف على طريق عمل يحقق فوائد لجميع أصحاب المصلحة، ففي الجدل حول ارتفاع درجة حرارة الأرض مثلا، سيحقق اتباع استراتيجيات التكلفة المنخفضة وتوفير الطاقة النظيفة كمدخل لتجنب الندم المصلحة الوطنية من جانب، وسيساعد في مكافحة المشكلة من جانب ثان⁴.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المدخل أو هذه المقاربة الاحترافية⁵ تجد مصدرها في إطار المبدأ الخامس عشر لإعلان ريو الذي ينص على اتباع النهج الوقائي في حماية البيئة، فعلى الدول أن تأخذ على نطاق واسع

¹- لورانس إ. سسكند، مرجع سابق الذكر، ص 77.

²- نفس المرجع، ص 78.

³- نفس المرجع، ص 91.

⁴- نفس المرجع، ص ص 93-95.

- صلاح عبد الرحمان الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص

بهذا النهج حسب قدراتها، وفي حال حدوث ضرر جسيم أو لا سبيل إلى إلغائه، لا يستخدم الافتقار لليقين العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة¹.

تعتبر في هذا السياق الدبلوماسية البيئية كوسيلة لتجنب النزاع البيئي الذي قد يحدث ضررا بيئيا لا يمكن تعويضه بالمال مهما كان حجم التعويض المالي كبيرا، ولن تفلح أية جهود مهما كانت جديدة في إعادة المنطقة أو الممتلكات أو المواد المتضررة إلى ما كانت عليه، ولذلك يكون المقام الأول للإجراءات الوقائية في منع أو تجنب وقوع مثل هذا الضرر الأول، باعتباره أفضل من الاعتماد على الإجراءات التعويضية التي تتم من خلال وسائل تسوية النزاع.

يتضح أن السبب المنطقي وراء التأكيد على دور الدبلوماسية البيئية في منع أو تجنب النزاعات البيئية، ناجم في الأساس على التفضيل الواضح لسياسة توقع ومنع الضرر البيئي على سياسة رد الفعل وإصلاح الضرر².

المطلب الثاني: أمثلة عن توظيف العلم في معالجة القضايا البيئية

يمكن الاستدلال بمثالين يعتبرهما لورانس مقبولين في هذا المجال، يتجلى المثال الأول في: المفاوضات التي جرت حول بروتوكول مونتريال، أما المثال الثاني فيتعلق بـ جهود مكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الأول: توظيف العلم في المفاوضات حول بروتوكول مونتريال

يرى لورانس أنه عندما اكتشف العلماء استنزاف طبقة الأوزون برز جدال سياسي حول أربعة مواضيع أساسية: أولا، العلاقة بين الكلوروفلوروكربون واستنزاف الأوزون. ثانيا، اكتشاف ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية. ثالثا، اكتشاف الدليل الذي يربط بين الثقب ومركبات الكلوروفلوروكربون. رابعا وأخيرا، اكتشاف المواد البديلة³.

بعد المفاوضات توصل الأطراف إلى صياغة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون سنة 1985، وقد زاد اكتشاف ثقب الأوزون من الوعي السياسي وشجع على زيادة الاعتمادات للبحث عن أسبابه المحتملة. لكن حاولت كل من الدول التي تساند الحد من الكلوروفلوروكربون وتلك التي تعارضه أن توظف بعض الخلافات النظرية لدعم توجهها السياسي. بيد أنه، في النهاية قام العلماء بدور كبير في تحقيق التسوية؛ إذ أتاح اكتشاف المواد البديلة لمركبات الكلوروفلوروكربون للسياسيين المعارضين للحظر التام أن يخففوا من معارضتهم؛ فتوفر البدائل مكن السياسيين من أن يعطوا للعلم حقه دون أن يتحملوا خسائر سياسية كبيرة.

¹- United Nations, General Assembly, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992)**, Op cit, p 3.

²- صلاح عبد الرجمان الحديثي، مرجع سابق الذكر، ص 255.

³- لورانس إ. سسكند، مرجع سابق الذكر، ص 85.

لقد عارضت في البداية بعض الدول، منها الولايات المتحدة الأمريكية المنع السريع على مراحل لمركبات الكلوروفلوروكربون، ولكن أثناء التفاوض بشأن بروتوكول مونتريال في أواخر العقد كان كبار المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنوا من صنع بدائل يمكن لدول العالم الأخرى شراؤها، وهو ما أدى إلى تغير ملحوظ في السياسة الأمريكية التي وافقت على أن الأدلة العلمية المتاحة تتطلب منعاً كاملاً على مراحل.

الفرع الثاني: توظيف العلم لمكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط

يستند لورانس في عرض هذا المثال إلى الدراسة التي قام بها بيتر هاس والمتعلقة بجهود مكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، فقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن نجاح هذه الجهود يرجع أساساً إلى مشاركة خبراء البيئة وعلماء البحر الذين صاغوا برنامج العمل الدولي، ووجهوا دعم دولهم للعمل المشترك، ووضعوا إجراءات متينة لمكافحة التلوث في بلدانهم¹.

يطلق هاس على هذه المجموعة المتجانسة فكراً من موظفي الحكومة والعلماء أعضاء الأمانة من الوكالات الدولية المتخصصة "جماعة معرفة"، وقد نسق هذا الائتلاف العلمي حسب هاس جهداً سياسياً لتشجيع الحكومات للتعاون والتدخل على المستوى الداخلي لحماية بيئة البحر المتوسط، بالإضافة إلى دعوتهم إلى مساندة المعايير والمبادئ التي تتضمنها خطة عمل البحر المتوسط بصرف النظر عما إذا كانت تستجيب تماماً لمصالح دولهم السياسية.

وفي هذا السياق يشير تقرير للخبراء الدوليين حول متابعة تطور الأوضاع البيئية والمناخية على ضرورة تنسيق الجهود لتحقيق التوازن بين الاعتبارات الفنية والسياسية².

أما فيما يخص أسباب ضعف تأثير نتائج الأبحاث العلمية في المفاوضات البيئية العالمية فترجع حسب بورتروبراون إلى جملة من الأسباب يمكن إيجازها فيما يأتي³:

- عدم قطعية نتائج البحوث العلمية: دراسة التغيرات البيئية وأشكال التفاعلات بين الإنسان والبيئة والتنبؤ بالتأثيرات البيئية على المدى البعيد تقدم تقديرات تقريبية في أحسن الأحوال، وعندما يعترف العلماء بوجود شك فإنهم يسمحون للممثلين السياسيين بسيطرة أكبر على عملية صنع القرار؛

- تضارب المصالح: الممثلون الذين لديهم مصالح خاصة يستغلون الشكوك العلمية لخدمة أغراضهم، ويجادلون ضد أي إجراء علمي قد يضرهم على أساس أن هنالك حاجة لفهم أكثر قبل رسم خطوط واضحة للعمل؛

¹ - نفس المرجع، ص 88.

² - Groupe d'experts inter-gouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC), **Agir sans attendre pour le climat : la clé d'un avenir viable**, Suisse, Genève, 20 Mars 2023.

³ - لورانس إ. سسكند، مرجع سابق الذكر، ص ص 78-79.

- الخلافات بين الخبراء: عند عجز صناع القرار والجماهير من تبين أهمية الخلافات الداخلية بين الخبراء، تفترض أنه ليس من الحكمة أو ليس من المأمون استمرار التحرك للأمام حتى تبين "الحقيقة كاملة"، وبذلك تبعد الحقائق المتاحة جانبا؛

- اعتماد الدبلوماسية التقليدية: يشجع هذا النوع من الدبلوماسية فكرة أن المفاوضات يجب أن تعكس السياسة أكثر من أي شيء آخر؛ وقد كان هذا التركيز على الشكل دون المضمون سببا في أغلب حالات عدم جدوى الكثير من المعاهدات البيئية العالمية، فبمجرد أن يتم تحديد المشكلة ويبيدي العلماء رأيهم، تتجه المساومة إلى أن تتشكل أساسا حول اعتبارات الخسائر الاقتصادية الكامنة، والمزايا السياسية الداخلية المحتملة، والتأثير على السيادة، رغم أن احتمال فعالية المعاهدة في إبطال التدمير البيئي شيء لا يستطيع السياسيين وحدهم أن يقرروا شيئا بشأنه.

المبحث الثاني

الدبلوماسية البيئية وإكراهات السياسة

تبين الممارسة الدولية بأن هنالك جملة من الإكراهات التي تعيق دور الدبلوماسية البيئية في مجال حماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين: إكراهات تتعلق بطبيعة الصراع الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن القضايا البيئية، وأخرى ترتبط بمسألة سيادة الدول والحوافز الدافعة لمشاركتها في عمليات التفاوض.

المطلب الأول: الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن القضايا البيئية

تستلزم محاولة فهم وتوضيح هذا الصراع تحديد طبيعته، ثم الاستدلال بأمثلة من الممارسة الدولية في مجال الدبلوماسية البيئية.

الفرع الأول: طبيعة الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن القضايا البيئية

يصور الصراع الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن قضايا البيئة على أنه صراع حول المال والتقنية، فدول الجنوب ينظر إليها على أنها في وضع من يطلب المعونة، بينما دول الشمال فتصور على أنها دول غنية ومتقدمة لكنها أنانية؛ باعتبارها غير مستعدة لتقديم المساعدات المالية إلى الدول النامية، وترفض مشاركتها أسرار التقنية الصديقة للبيئة¹.

أصرت في هذا السياق الدول النامية في مختلف المؤتمرات البيئية على أن مسؤوليتها التاريخية عن التلوث، واستنزاف الموارد وتدهور الأوضاع البيئية بصفة عامة أقل من مسؤولية البلدان المصنعة، وألحت على أن الإجراءات المتخذة لحماية البيئة لا بد لها أن ترتبط بجهود الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية

¹ - نفس المرجع، ص 32.

والاجتماعية في بلدانها، وألا تمس بحقها السيد في إدارة ثرواتها وتقرير مصيرها، كما طلبت من دول الشمال أن تحدث تغييرا في أنماط الحياة قصد الوصول إلى توزيع أكثر عدالة لموارد العالم¹.
يشير في هذا الصدد المبدأ السابع من إعلان ريو على أن مسؤولية حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض تقع على عاتق جميع الدول دون استثناء، ولكن بصفة متباينة، وهو ما يعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة².

يرتكز جوهر هذا المبدأ على مسلمة تفيد بأن حجم تأثير الدول في التدهور العالمي للبيئة يختلف بحسب تصنيف كل دولة، فتأثير الدول المتقدمة مثلا أكبر من تأثير الدول النامية. فالأولى تتميز بالصناعة، مما يعني أنها أكثر استهلاكاً للطاقة الأحفورية، وبالتالي أكثر باعثاً للغازات الدفيئة المتسببة في ظواهر الانحباس الحراري والتغيرات المناخية... بالمقابل الدول النامية هي أقل تصنيعاً ومنه أقل مسبباً لمثل هذه الظواهر. كذلك إن قدرات هذه الدول المالية والتقنية أقل من قدرات الدول المتقدمة، وبالتالي فمن غير العدل تكليفهما بتنفيذ نفس حجم الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة.

تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن الفروق الموجودة بين الدول المتقدمة ذاتها تطرح مسألة تنفيذ نفس الالتزامات، فمثلا: في إطار المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية المناخ المنعقد في مدينة برلين الألمانية خلال شهر مارس 1995 أثبتت هذه المسألة؛ إذ طالبت بعض دول أوروبا الجنوبية كإسبانيا، واليونان، والبرتغال بعدم إجبارها بعد على تثبيت كميات الغازات لأنها بلدان أقل تقدما نسبيا، أما اليابان فقد طالبت بأنه لا ينبغي أن تجبر على القبول بمعدلات تخفيض كميات الغازات نفسها التي تلزم بها الولايات المتحدة الأمريكية³.

الفرع الثاني: أمثلة عن الصراع الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن القضايا البيئية من بين الأمثلة المعبرة عن الصراع الموجود بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن القضايا البيئية، قضية تغير المناخ الذي تعرفه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لعام 1992 بأنه: "أي تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ على مدى فترات زمنية متماثلة"⁴.

فبعد إدراك المجتمع الدولي لخطورة ظاهرة تغير المناخ المترتب عنها آثار سلبية عديدة تطل بتوازن النظام البيئي وتهدد الأمن الغذائي والصحي والحياة بشكل عام (كارتفاع مستوى سطح البحر، الزيادة في درجات الحرارة، الجفاف، الفيضانات، التصحر، موجات الجفاف وغيرها) تم عقد المؤتمر الأول للمناخ الذي

¹ - Pamela Chasek, « Stockholm et la naissance de la diplomatie environnementale », Op cit, P 5.

² - United Nations, General Assembly, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992)**, Op cit, p 2.

³ - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص 697.

⁴ - United Nations, **Framework Convention on Climate Change**, FCCC/INFORMAL/84, 1992, p 2.

نظمتها منظمة الأرصاد الجوية العالمية في عام 1979، وأعقبته العديد من المؤتمرات التي تمخضت عنها إبرام الكثير من الاتفاقات منها: بروتوكول مونتريال جوان 1987 المتعلق بالمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992، بروتوكول كيوتو 1997 المتعلق بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخفضها، اتفاق باريس لتغير المناخ 2015 وغيرها من برامج المراقبة الجوية العالمية¹. رغم ذلك، اعترضت هذا الإدراك وهذه المبادرات المصالح السياسية والاقتصادية الذاتية لبعض الدول، فمنها من رفض التوقيع والمصادقة على بعض المعاهدات البيئية، بل ومنها من انسحب، كالولايات المتحدة الأمريكية التي رفض مجلس شيوخها المصادقة على بروتوكول كيوتو، وانسحب رئيسها من اتفاق باريس للمناخ².

فيما يخص بروتوكول كيوتو الذي يندرج في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبرمة في العام 1992، فرغم توقيع الرئيس كلينتون عليه في 12 نوفمبر 1988، إلا أن مجلس الشيوخ رفض التصديق عليه، مما يعني أنه الدولة أصبحت غير ملزمة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخفضها، وهو ما أكد عليه الرئيس بوش عند وصوله للسلطة في 2001.

ترجع أسباب عدم المصادقة إلى تضمن البروتوكول لمجموعتين من الالتزامات المتعلقة بتحقيق الأهداف المسطرة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، تحتوي المجموعة الأولى الالتزامات المشتركة التي تتكفل بتنفيذها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية المتمثلة في الدول المتقدمة بتجسيد الالتزامات الموكلة إليها حيال البلدان النامية بمنحها الدعم المالي والفني اللازمين لتعزيز قدراتها في مواجهة هذه الظواهر، وهو ما لقي قبول هذه البلدان³.

بالمقابل البلدان المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت هذا البروتوكول غير متوازن ولا يحقق مصالحها، وبررت ذلك بأن هنالك دول تصنف ضمن الدول النامية في الوقت الحالي لكنها ليست كذلك في المستقبل القريب، مثل الصين والهند؛ إذ تعتبرهما من بين الدول المسؤولة عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة، كما أنهما تنفذان مشاريع كبيرة في مجال التصنيع، وبالتالي طالما بقيت مثل هذه القوى الصاعدة خارج نطاق الالتزامات فإن ما تبذله الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من جهود للحد من الانبعاثات سوف يصبح غير مجدي، خاصة وأن تكلفة هذه الجهود عالية⁴.

¹- Organisation météorologique mondiale (OMM), **Bulletin sur les GAZ à effet de serre**, N°18, 26 Octobre 2022, P 02.

²- خالد محمد حسن إسماعيل، " اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 ونتائج الانسحاب الأمريكي منها"، مجلة كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، العدد الخمسون، ديسمبر 2020، ص ص 163-165.

³- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص ص 696-697.

⁴- نفس المرجع، ص 697.

فاستنادا إلى هذه المبررات دعا الرئيس الأمريكي بوش الإبن إلى معارضة تصديق الولايات المتحدة على البروتوكول.

أما فيما يخص اتفاق باريس لتغير المناخ¹، فإن قرار الرئيس الأمريكي بانسحاب بلاده منه في جوان 2017 يمكن إرجاعه إلى مجموعة من الأسباب: أولا، المصالح الطاقوية المرتبطة بالتخوف من ارتفاع تكلفة الطاقة وتأمينها. ثانيا، القلق بشأن تمويل التعامل مع تغير المناخ. ثالثا، تأثير الداخل الأمريكي، فالمناقشات الدائرة في هذا البلد منذ بداية التسعينات تثبت أن هنالك من يعارض انخراطه في مثل هذا الاتفاق خاصة الاقتصاديون ورجال الأعمال، فمثلا: المنظمة الأمريكية للإصلاح الضريبي دعت لعدم المشاركة في مؤتمر تغير المناخ بباريس. رابعا وأخيرا، اعتبار الرئيس الأمريكي لهذا الاتفاق على أنه: "اتفاق شديد القسوة" نتيجة توفيره ميزة اقتصادية غير عادلة للدول الفقيرة².

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الانسحاب كان له مجموعة من التداعيات على غرار تصدع الإجماع الدولي اتجاه قضية تغير المناخ نتيجة إمكانية انسحاب دول أخرى؛ أيضا الولايات المتحدة الأمريكية هي المساهم الأكبر في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة طبقا لإحصائيات المنظمات الدولية، وهو ما يجعل هذه الاتفاقات غير ذات جدوى، لأن أكبر دولة متسببة فيها لم تلتزم بهذا الاتفاق، وهو ما يمثل انتهاكا لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتبينة الذي أقره مؤتمر ريو 1992؛ كذلك إن تحلل الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها القانونية بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة سيقلل المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، في إطار مساعدتها على تحمل تكاليف برامج التكيف والتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية³.

بناء على ما سبق تتضح طبيعة الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن القضايا البيئية، وهو ما يصعب دور الدبلوماسية البيئية في تحقيق اتفاقيات بيئية عالمية أكثر فعالية.

المطلب الثاني: السيادة وتضارب حوافز التفاوض

يشير عدم وجود سلطة عالمية تتجاوز سلطات الدول الوطنية تلزمها بتنفيذ مخرجات الاتفاقات البيئية إلى أن التعاون الدولي في مجال حماية البيئة لا يجب أن يضر بالمصلحة الذاتية للدول الوطنية ذات السيادة.

¹ - United Nations, **Framework Convention on Climate Change**, Paris, 12 December 2015.

² - خالد محمد حسن إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص ص 163-178.

³ - نفس المرجع، ص 178.

الفرع الأول: السيادة كهاجس للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة

إن معظم الاتفاقات والمعاهدات البيئية لم تنكر مسألة سيادة الدولة في التعامل مع المشاكل البيئية العالمية، ولكنها حاولت أن تحد من أن تأخذ الدول السيادة كذريعة لعدم الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات البيئية. وهو ما تجلى في العديد من المبادئ المنصوص عليها في إطار الاتفاقات والمؤتمرات البيئية الدولية. فمثلا المبدأ الحادي والعشرين لمؤتمر ستوكهولم 1972 يقر بسيادة الدول على مواردها الطبيعية، لكنه يحملها مسؤولية ألا تسبب الأنشطة الجارية في المناطق الواقعة تحت سلطتها أو سيطرتها أضرارا لبيئة الدول الأخرى، أو بيئة المناطق الواقعة خارج حدود سلطتها الوطنية¹.

كما أن المبدأ الثاني لمؤتمر ريو 1992 يعترف بأن الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي تملك الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية والإنمائية، إلا أنها مسؤولة عن ضمان ألا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا لبيئة دولة أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية². لكن كيف يمكن إلزام الدول بتحمل هذه المسؤولية؟

لقد حاول لورانس في كتابه " دبلوماسية البيئة..." الإجابة عن هذا السؤال، فاقترح بناء نظام للرصد في مجال البيئة يرتكز على جمع المعلومات المطلوبة لمعاقبة عدم الالتزام. بيد أن، تقديس القانون الدولي للحق السيادي للدول سيمكها من رفض أي نتائج لا تخدم مصلحتها حتى ولو كانت صحيحة، وبالتالي فإن جهود إجراءات الرصد، وتحديد مدى دقة عدم الالتزام يجب أن تكون مقبولة طوعا من قبل أطراف المعاهدة³.

ومن بين الصعوبات أيضا، صعوبة التحقق من الشكاوى بعدم الالتزام، ومن يملك سلطات الاتهام واختصاص تتبع غير الملتزمين. كما أن أغلب المعاهدات البيئية تعتمد على التبليغ الذاتي، فمثلا إذا رفضت دولة أن تقدم التقارير المطلوبة، أو قاومت الجهود المحايدة للتحقق من دقة التقارير، قد يكون من الصعب إثبات دقة الاتهامات الموجهة من إحدى الدول أو غيرها من الفاعلين في مجال البيئة، وبدون دليل موثق على التصرف الخاطئ، يصبح من الصعب تكوين ائتلاف قوي للضغط على غير الملتزم بتغيير سلوكه وإصلاح الضرر⁴.

¹-United Nations, **Report of the United Nations Conference on the humanenvironment, (Stockholm, 5-16 June 1972)**, A/CONF.48/14/Rev.1 , New York : UN Library , 25 Jul 1995, P 05.

² - United Nations, General Assembly, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992)**, Op cit, p 2.

³- لورانس إ. سسكند، مرجع سابق الذكر، ص 85.

⁴- نفس المرجع، ص ص، 115-117.

يمكن في بعض الحالات إعادة التأكد من تقارير الرصد الوطنية عن طريق الأقمار الصناعية وغيرها من التقنيات الحديثة، ولكن استخدام بيانات الاستشعار عن بعد تم الاعتراض عليها أيضا على أنه انتهاك للسيادة الوطنية¹.

لتجاوز هذه الصعوبات يقترح دعاة البيئة بأنه يتوجب زيادة العمل على توسيع مجال القانون الدولي لمواجهة تهديدات الأمن البيئي العالمي، وذلك من خلال تعزيز قوة السلطات العالمية، ودعوة الدول إلى التصرف بما يحقق مصلحتها الذاتية المستنيرة التي تشتمل على الوعي بأن كل دولة عبارة عن جزء في نسيج العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وانتهاك المبادئ والارتباطات الأساسية في هذه العلاقات يؤدي بالضرورة إلى الانعزال أو الطرد من "نادي الدول"، ولذلك تعرف جميع الدول أن الالتزام بواجبات معاهداتها البيئية يكاد يكون دائما في خدمة أفضل لمصالحها².

الفرع الثاني: تضارب حوافز التفاوض كعائق للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة

إن غياب الحوافز الدافعة للانخراط والمشاركة في عمليات التفاوض سيعيق التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، وسيجعل من الاتفاقات والمعاهدات الدولية البيئية غير مجدية.

إن كثيرا من الدول سوف ترفض المشاركة في المفاوضات البيئية العالمية لأنها تخشى على سيادتها من المساس بصفة أولى، بل لخشيتها من الفشل في تحقيق أهدافها ومصالحها، لذلك تفكر هذه الدول في كيفية الاستفادة من أعمال الآخرين دون تحمل أي مسؤولية أو تكلفة، وهي تفترض في ذلك أن الآخرين سيبدلون ما يكفي من جهد لمعالجة المشاكل البيئية وتحقيق الأمن البيئي، فلماذا تنضم إلى المفاوضات إذا كان بوسعها الحصول على جميع الفوائد دون تحمل أي مسؤولية أو أي تكلفة؟³

كذلك بما أن أغلب مفاوضات المعاهدات البيئية تركز على كيفية توزيع التكاليف فقط، دون تخصيص أي اهتمام للفوائد الملموسة التي سوف تتحقق أو كيفية توزيعها، فإن ذلك سيضعف حوافز الدول والفاعلين الآخرين في المشاركة في المفاوضات المتعلقة بحماية البيئة. لكن رغم ذلك هنالك مجموعة من الفوائد يمكن للدول تحقيقها من خلال مشاركتها في عملية التفاوض حول المعاهدات البيئية.

أولا، المساهمة في تشكيل السياسة البيئية الدولية بما يتوافق مع الأولويات الداخلية، فالدول غير المشاركة لا ينتظر أن تجد استجابة جيدة لمطالبها في الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها. ثانيا، تعزيز مكانة دبلوماسيتها البيئية خاصة إذا تم التوصل إلى اتفاق نافع يصبح مرجعا في صناعة السياسات البيئية العالمية، ويحظى بالإجماع أو بالأحرى بقبول أغلب الأطراف المشاركة. ثالثا وأخيرا، بالنسبة للدول النامية،

¹- نفس المرجع، ص 120.

²- نفس المرجع، ص ص 122-123.

³- نفس المرجع، ص 37.

يمكنها الاستفادة من الدعم المالي والتقني المقدم من قبل صندوق البيئة العالمي، وكذلك من طرف الدول المتقدمة ومختلف الأطراف المانحة.

إضافة إلى ما سبق يشير لورانس إلى ممارسة عرفتها المفاوضات البيئية العالمية والتي قد تشجع الدول على المشاركة فيها، تتجلى في إمكانية مساهمة دولة ما في عملية التفاوض بشأن صياغة أي معاهدة بيئية دون التوقيع عليها؛ إذ أن الدول غير ملزمة قانوناً أن توقع على معاهدة حتى ولو ساهمت بنشاط في صياغتها، وهي بذلك تحاول التأثير على محتوى الاتفاق دون التوقيع. فمثلاً: الولايات المتحدة الأمريكية قد أدت دوراً بارزاً في صياغة محتوى اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992، لكنها لم توقع عليها في مؤتمر ريو، كما رفضت المصادقة على معاهدة قانون البحار وعلى اتفاقية بازل المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وذلك رغم مساهمتها في المفاوضات بشأنهما.

ويمكن إرجاع سبب الرفض إلى أن صناع القرار الأمريكيين يظنون بأن هنالك عناصر في هذه الاتفاقات لا تخدم مصالحها بصورة جيدة، فمثلاً: العناصر التي وافقت عليها في معاهدة قانون البحار أصبحت جزءاً من مجموعة قواعد القانون العام التي تعترف بها الولايات المتحدة باعتبارها تخدم مصالحها، أما العناصر التي لا تستفيد منها فتجاهلها، ودون أن تتعرض لأي عقوبة¹.

خاتمة:

يستنتج مما سبق بأن تحقيق أهداف الدبلوماسية البيئية يرتبط بمدى تمكنها من إحداث توازن أفضل بين العلم والسياسة، وبقدرتها على تجاوز الإكراهات السياسية التي تعيق عملها، والتي تتجلى أساساً في الصراع الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية حول كيفية تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة لتجنب وفض النزاعات البيئية خاصة، ولحماية البيئة عامة، وكذلك تبرز في أخذ بعض الدول لمبدأ الحق السيادي على مواردها كذريعة لعدم الالتزام بالمعاهدات البيئية العالمية، وأخيراً غياب الحوافز عند بعض الدول يؤدي بها إلى رفض المشاركة في عمليات التفاوض التي تهدف إلى صياغة اتفاقات بيئية عالمية تخدم المصالح الوطنية من جانب، وتساهم في حماية البيئة من جانب ثان.

يمكن القول في الأخير إن تفعيل تدور الدبلوماسية البيئية يتطلب: أولاً، تشجيع العلماء على البحث العلمي في مجال حماية البيئة، وحثهم على ضرورة تبادل المعارف والمكتسبات العلمية لبناء قاعدة للحقائق المتفق عليها. ثانياً، إخطار وتشجيع السياسيين وصناع القرار على ضرورة إدراج المشاكل البيئية في جدول أعمال صناعة السياسات العمومية على مختلف المستويات المحلية، الوطنية، الدولية والعالمية. ثالثاً، الاستناد إلى الدليل العلمي في تشخيص أسباب هذه المشاكل وفي معالجتها دون إهمال أولويات المصلحة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- باللغة العربية:

(أ) - قائمة المصادر:

التقارير:

- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، المرفق الثاني، منشورات الأمم المتحدة، ريو دي جانيرو، 14 جوان 1992.

(ب) قائمة المراجع:

(1) - الكتب:

1- إسكند لورانس، ترجمة الجمل أحمد أمين، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1996.

2- الحديثي صلاح عبد الرحمان، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

3- بيليس جون وسميث ستيف، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.

4- رشيد أحمد وصاريني محمد سعيد، البيئة ومشكلاتها، الكويت: عالم المعرفة للنشر، 1971.

(2) - المقالات العلمية:

- حسن إسماعيل خالد محمد، " اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 ونتائج الانسحاب الأمريكي منها"، مجلة كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، العدد الخمسون، ديسمبر 2020.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

(أ) - قائمة المصادر:

(1) الاتفاقات:

- United Nations, **Framework Convention on Climate Change**, Paris, 12 December 2015.

(2) - التقارير:

1- United Nations, **Framework Convention on Climate Change**, FCCC/INFORMAL/84, 1992.

2- United Nations, General Assembly, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992)**, A/CONF.151/26 (Vol.I), 12 August 1992.

3- United Nations, **Report of the United Nations Conference on the humanenvironment, (Stockholm, 5-16 June 1972)**, A/CONF.48/14/Rev.1 , New York : UN Library , 25 Jul 1995.

4- Organisation météorologique mondiale (OMM), **Bulletin sur les GAZ à effet de serre**, N°18, 26 Octobre 2022.

5-Grouped'experts inter-gouvernementaux sur l'évolution du climat (GIEC), **Agir sans attendre pour le climat : la clé d'un avenir viable**, Suisse, Genève, 20 Mars 2023.

(ب) قائمة المراجع:

الكتب:

- Orsini Amandine, **la diplomatie environnementale**, Paris : presses des sciences politiques, 2018.

المقالات العلمية:

-Chasek Pamela, « Stockholm et la naissance de la diplomatie environnementale », **International Institute for Sustainable Development**, 2021.